



مركز نماء للبحوث والدراسات
Namaa Center for Research and Studies
نماء وانتماء

namacenter



مراجعة كتاب ما الشعبوية؟

المؤلف: يان فيرنر مولر

المترجم: رشيد بو طيب

قراءة: عماد الدين عشاوي

مراجعة كتاب ما الشعبوية؟

مراجعة كتاب ما الشعبوية؟

المؤلف: يان فيرنر مولر

الناشر: منتدى العلاقات العربية والدولية

ترجمة: رشيد بو طيب

قراءة: عماد الدين عشاوي

الناشر: منتدى العلاقات العربية والدولية

الطبعة الأولى: ٢٠١٧م

عدد الصفحات: ١٢٨ صفحة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفكرة الرئيسية للكتاب	٨
ما هي الشعبوية؟	٩
أسباب ظهور الشعبوية في أوروبا	١٠
من هم الشعبويون؟	١٠
ليس كل ناقد للنظام الديمقراطي شعبويًا	١١
الشعبويون والديموقراطية	١٣
الشعبويون في السلطة	١٥
وهناك مظاهر متعددة لهذه السياسة:	١٥
أتباع الشعبويين	١٦
الشعب في النظم الشعبوية	١٦
كيف نواجه الشعبويين؟	١٧
محاذير في مواجهة الشعبويين	١٨
نحو حوار عقلائي	١٨
إعادة تعريف الشعبوية	١٩
خاتمة	٢١

مُقَدِّمَةٌ

تتردد كلمة «الشعبوية» اليوم في جنبات المعمورة دون تعريف محدد لها. فالبعض يستخدمها بمعنى القومية المتطرفة، والبعض الآخر يراها نوعاً من كراهية الأجانب أو الشوفينية، والبعض الثالث يراها ضرباً من ازدياد النخب المهيمنة، بينما يعتبرها بعض الشعبويين، مثل دونالد ترامب، إعطاء السلطة إلى الشعب، كما قال خلال مراسم تنصيبه رئيساً للولايات المتحدة. وتغمرنا الصحف وشاشات الفضائيات والاتصال يومياً بأخبار صعود الشعبوية والشعبيين إلى السلطة في: الولايات المتحدة، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية وغيرها من بقاع الأرض. حتى صارت العمليات الانتخابية والنقاشات السياسية مسرحاً للشعبوية، وما تمثله من مخاطر لأعدائها ومنتقديها، وآمال لمؤيديها وممثليها المتزايدين في عالمنا.

في هذا الكتاب يحاول البروفسير يان فيرنر مولر، أستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون، والمتخصص في النظرية السياسية والسياسة الأوروبية وتاريخ الفكر الغربي، وصاحب المؤلفات والمقالات العديدة المترجمة للعديد من اللغات، مثل: الأفكار السياسية في أوروبا في القرن العشرين، كارل شميت في الفكر الأوروبي لما بعد الحرب، المثقفون والتوحيد والهوية الوطنية الألمانية، الذاكرة والقوة في أوروبا ما بعد الحرب، الليبرالية ونقادها⁽¹⁾، أن يضع «الشعبوية» تحت مجهر التشريح السياسي، بعيداً عن المعالجات السريعة التي

(1) <https://www.princeton.edu/~jmueller/PUBLICATIONS-jwm-Jan2018-pdf.pdf>

تتعامل معها، باعتبارها مرضاً أصاب المواطن الأوروبي الغاضب والمحبط من سياسات نخبه الحاكمة.

ومن خلال مناقشة ظاهرة صعود «الشعبوية» في أوروبا، في ضوء رفض الموقف الليبراليّ الأبويّ في التعامل معها، يدعو مولر إلى التعاطي مع الغضب الشعبي الأوروبي الذي أتى بالشعبيين لسدة الحكم، وتفهم دوافعه ومبرراته الحقيقية ومناقشتها وعدم التعامي عن جذوره، لأن ذلك يسهم في تقدم الشعبوية، ويؤكد حجج دعائها عن زيف الديمقراطية وفشل النخب وانفصالها عن الشعوب.

ولذلك ينغمس الكتاب في معالجة الموضوع بشكل منهجي، محاولاً تعريف الشعبوية والشعبيين، وأين يكمن بالضبط «مشكل الشعبوية» الذي يسبب خطراً على أوروبا، وهل يمكن عد كل الفاعلين السياسيين شعبيين؟ (ص ١٠) وهل السياسة المعاصرة هي بطريقة ما شعبية، أم إن الأمر يتعلق فقط بأشكال محددة أو أشكال بعض تمظهراتها، وما هو المشترك بين هذه الأشكال؟ (ص ٢٦).

الفكرة الرئيسية للكتاب

تنطلق حجة المؤلف الرئيسية في معالجته لمشكلة الشعبوية، من كون الشعبوية ليست مرضاً، وأن الرد عليها بشعبوية مماثلة ليس أمراً جيداً (ص ٩٦). فالشعبوية خطر محدد، ويرتبط صميمياً باستغلال بعض وعود الديمقراطية التمثيلية المعاصرة، ومن ثم فإن بيان الاختلافات القائمة بينها وبين الديمقراطية، هو الأساس في كشف زيفها وخطورتها على أوروبا. لكن مع الاعتراف بنواقص الديمقراطية الغربية، مثل مبدأ التمثيل، وأنها لا تفي وفاء كاملاً بمبدأ الأوتونوميا الجمعية^(١) (ص ٢٩). وهو الأمر الذي يحتاج إلى نظرية نقدية للشعبوية، يمر عبر بناء نظرية مقنعة في الديمقراطية. (ص ١٢-١٣).

(١) يعني هذا المبدأ، إنشاء الأفراد لمؤسساتهم بأنفسهم، التي لا تلغي في خضمها الحريات الفردية ويُفترض بعد ذلك بأن يضع الأفراد أنفسهم هذه المؤسسات موضع التساؤل الواعي والنافذ بعد التداول الجماعي حولها، راجع في ذلك:

ومن خلال تلك المنطلقات، يهدف المؤلف إلى تقديم مفهوم دقيق عن الشعبوية، يسمح بالتمييز بين الظواهر السياسية الواقعية. وفهم طريقة تفكير الشعبويين، وما الذي يفهمونه حين يتحدثون عن سياسة ناجحة، وأنهم يمكن أن يحكموا على نحو ناجح، ولماذا الشعبوية معادية للديموقراطية، وليست فقط أيديولوجيا (ص ١٨).

ما هي الشعبوية؟

ولد مصطلح «الشعبوية»، للمرة الأولى في نهاية القرن التاسع عشر في روسيا عام ١٨٧٨م، لوصف مرحلة من مراحل تطوّر الحركة الاشتراكية المحليّة. فقد كانت أولى الحركات أو الأحزاب التي أطلقت عليها شعبوية في العصر الحديث كانت تنافح عن حقوق الفلاحين أو تلجأ إلى أمثلة من الحياة الفلاحية، مثل: حركة نارودينكي في روسيا، وحزب الشعب الأمريكي. وقد استعمل هؤلاء الشعبويون في خطبهم التقابل الكلاسيكي الشعبوي بين الشعب والنخب (ص ٣٩-٤١). وقد عاد المصطلح للظهور بقوة، خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ثم أخذ في صدارة المشهد السياسي العالمي خلال العقد الأول من القرن الحالي مع الصعود الكبير للشعبويين في أنحاء مختلفة من عالمنا.

وتعني الشعبوية تحريك المشاعر غير العقلانية لدى الجماهير وتوجيهها ضد: النخب السائدة، والسياسة السائدة، والمؤسسات القائمة، متخيلة نفسها أنها صوت الوطنية الحقيقية، كما يشير قاموس «بوتي روبير»، الذي يعرفها بأنها «خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية، قائم على انتقاد النظام ومسؤوليه والنخب»^(١).

فالشعبويون، ليسوا أصحاب أيديولوجية شاملة، لكنهم أصحاب أيديولوجية لها منطوق خاص ومحدد، معادٍ للتعدد، يقوم على اعتقاد أنهم فقط من يمثل

(1) <https://al-ain.com/article/europe-populist-right>

الشعب الحقيقي، ولهذا تنتهي مواقفهم السياسية مباشرة إلى تمييز أخلاقي بين الخطأ والصواب، وليس فقط إلى يمين ويسار، فلا شعبية بدون استقطاب أخلاقي. (ص ١٢١).

أسباب ظهور الشعبوية في أوروبا

تختلف أسباب ظهور الشعبوية، فالبعض يربطها بالموقف المعادي للمجتمع المتعدد الثقافات للأحزاب القومية والمحافظة، والبعض يراها بسبب أزمة خاصة للتمثيل السياسي. فالأحزاب السياسية منذ زمن في سقوط حر وبذلك تختفي مؤسسة كان لها دور كبير في إدماج مختلف الفئات الاجتماعية عقب الحرب العالمية الثانية لكنها لم تكن شعبية ولم تطلب التمثيل الحصري وحرصت على تأكيد اختلافها عن الأحزاب الأخرى. (ص ١٠١-١٠٢) والبعض يرجعها إلى تزايد غضب المواطن الأوروبي من الأوضاع الراهنة، الناتجة عن السياسات النيولبرالية وسياسات الهجرة التحريض ضد الأجانب، وفهم «وحدة الشعب» على أنها إقصاء للمهاجرين (ص ١١٣).

من هم الشعبويون؟

يؤكد المؤلف، أننا لا يمكننا معرفة الشعبويين من خلال ناخبهم فقط، ولكن من خلال كلماتهم. التي يتوجهون بها مباشرة إلى الشعب، حيث يستحضرون الأزمات، وينتقدون النخب، ويتماهون مع الشعب لأنهم وحدهم من يمثلونه (ص ٦٩-٧٠). كما أن خطابهم يتضمن عداءً واضحاً للتعدد، وعلى الرغم من أنهم ليسوا ضد مبدأ التمثيل السياسي، لكنهم يعبرون -دائماً- عن شككهم في كل المؤسسات الوسيطة بين الشعب والسلطة (ليس فقط في السياسة، ولكن أيضاً في الإعلام) (ص ٧٠).

ولهذا فإن النظرة الكاركتورية للشعبويين بصفتهم معارضين للمؤسسات بشكل مبدئي لا علاقة لها بالواقع (ص ٨٢). كما أن تصوير الشعبويين على أنهم قوميون أو شوفينيون أمر غير صحيح (ص ٥٦).

فالقائد الشعبي، هو من يستند إلى إرادة الشعب المفردة، ويعمل على تنزيلها على أرض الواقع. وهو لا يقود لكنه ينجز المهمة المنوطة به من طرف الشعب بالمعنى الأخلاقي لديه. (ص ٥٤). فالشعبي لديه القدرة على معرفة إرادة الشعب وتحقيقتها، وهو التمثيل الرمزي الصحيح للشعب الحقيقي (ص ٥١-٥٣).

ليس كل ناقد للنظام الديمقراطي شعبياً

ولذلك يحذرنا المؤلف من أن نربط الشعبوية بأتباع معينين، فلا حين كانوا أو مقاولين صغاراً، أو مساواتها بأيديولوجيات أخرى، فهي تعبر عن مضامين مختلفة، ومن الخطأ فهمها على أنها تعبير عن مرحلة اجتماعية وسياسية وتاريخية. ويؤكد على أن من يطلب تطوير مفهوم للشعبوية، يجب عليه ألا يسقط في الفخ الدلالي والقبول بشرط أنه من الضروري لهذا المفهوم أن يغطي كل الفاعلين الذين يتخذونه اسماً حتى يتمتع بالصلاحية. (ص ٤٤-٤٥). وهو يحذر من العديد من الآراء المنتشرة حول الشعبوية، التي تعود إلى العصر الذهبي لنظرية التحديث في الخمسينيات والستينيات، وخصوصاً أن هذه الأطروحات يظهر خطأها على المستوى الميداني. فليس من يهددهم خطر السقوط الاجتماعي هم من يصوتون دائماً للأحزاب الشعبوية، بل قد يكونون مواطنين متسلقين أو اجتماعيين داروينيين ممن قد يستسلمون لتصورات من قبيل: لقد حقق نجاحاً، فلماذا لا يتحقق ذلك للآخرين؟ أو لقد حققت أهدافي بعرق الجبين، فلماذا علي أن أقسم ما أملك مع من لا ينتمي إلى الشعب؟ (ص ٣٤-٣٥).

ويعدد المؤلف الكثير من الأخطاء الأخرى، التي تؤدي للخلط بين الشعبويين وغيرهم، مثل:

أ- أن نستخلص أساساً قومياً أو عنصرياً للشعبوية، فالقوموية مثلت شكلاً منها، لكن ليس كل شعبوية تنتهي إلى نوع من الاشتراكية القومية أو التوتاليتارية، فلا بد أن تضاف إليها العنصرية والعنف لتكون اشتراكية قومية. (ص ٥٥-٥٦).

ب- ربط الشعبوية تلقائياً بقيادة كاريزمية، والذي تعزز بسبب تاريخ أمريكا اللاتينية في القرن العشرين، في حين أن الأمر يصدق على اتجاهات سياسية أخرى. (ص ٥١-٥٣).

- الزعم أنه يمكن معرفة الشعبويين، إذا ما عرفنا ناخبهم الموجودين في أسفل الطبقة المتوسطة المهتدة بالسقوط الاجتماعي «البرجوازية الصغيرة» أو من خلال الأطروحة السوسيولوجية-النفسية التي تقول إن داعمي الأحزاب الشعبوية يمتلكون مواصفات سوسيو-نفسية واضحة الذين يحركهم الغضب والغل والمخاوف من السقوط الاجتماعي (ص ٣٠-٣١).

- عدم التفريق بين المنطق الداخلي للشعبوية ومضامين سياسية محددة توصف غالباً بأنها شعبية. فكلما استمر النظر إلى العدا للآجانب والتشكك في السياسة الخارجية الأمريكية، ونقد أوروبا والرأسمالية المالية إلخ على أنه موقف شعبي، -فلن نتمكن من معرفة ما الذي يميز الوضع الحالي لأوروبا. (ص ١٠٧) - اعتبار نقد النخبة معياراً كافياً لتحديد المفهوم. فالقول إن جوهر الشعبوية يكمن في «الموقف المعارض للمؤسسة» يظل ناقصاً، إذ يجب علاوة على معاداة النخبة إضافة عنصر آخر هو المتمثل في معاداة التعدد. (ص ٢٦-٢٧).

- من يزمجر ويقدم حلولاً اقتصادية تبسيطية أو يوزع شتائم على من «هم فوق»، لكن من دون أن يدعي لنفسه وحده حق تمثيل الشعب، قد يكون ديماغوجياً أو قد تعدمه الخبرة الاقتصادية، لكنه ليس شعبويّاً، مثل الإرهابيين الإسلامويين الذين يتم غالباً رميهم في القدر نفسها مع الشعبويين، لأنهم يتصفون بـ «الرايديكالية» و«التطرف» و«معاداة الليبرالية» فهؤلاء قد يتجهون إلى كل منسجم «جماعة المؤمنين» في العالم، لكنهم لا ينظرون إلى الشعب -كنقيض للنخبة الفاسدة- بوصفه «نقيّاً أخلاقياً، بل بوصفه هو الآخر فاسداً ويجب إيقاظه من سباته أو تخليصه من ضلاله. (ص ٢٧).

- اعتقاد أن أتباع الشعبويين هم الخاسرون من صيرورة التحديث والعولمة، بكل «غلمهم» و«قلقهم» و«مخاوفهم». إذ تنحط السياسة هنا إلى علاج جماعي نفسي، من دون أن يحتاج المرء إلى الإصغاء إليهم أو تقبل حجج الآخرين، ما دام الأمر يتعلق بمخاوف غامضة. (ص ٢٠-٢١).

- التفريق في استعمال المفهوم بين ضفتي الأطلسي. ففي أوروبا تعد الشعبوية حركة رجعية، وتعد في الولايات المتحدة تقدمية. وفي أوروبا يتمترس

الشعبيون في اليمين ولهم علاقة بالإقصاء، وفي الولايات في اليسار ولهم علاقة بإعادة إدماج من همشتهم الرأسمالية المالية (ويتم استعمال المفهوم في أميركا اللاتينية بالطريقة عينها التي يعمل بها في الولايات) (ص ٤٢).

الشعبيون والديموقراطية

يذهب المؤلف إلى أن التصور القائم عن حقبة ذهبية للديموقراطية في أوروبا الغربية ليس إلا تزييفاً للتاريخ. فالقول إن المواطنين شاركوا بفعالية في السياسة في الماضي، وأن السياسة نفسها كانت تمتلك قدرة أكبر على الفعل، علاوة على أن الأحزاب عملت بدقة على تحقيق رغبات المواطنين في تحملها لمسئولية الحكومة، كل ذلك لا يجد شيئاً يؤكد في الواقع (ص ١٠٣-١٠٤) ولهذا؛ كان النظام السياسي الذي أعقب الحرب الثانية عرضة للنقد الشعبي، الذي يقول إن الشعب أصبح خارج اللعبة السياسية (ص ١٠٦).

فالشعبيون، يقفون ضد الديموقراطية، ويبدو ذلك واضحاً في منطلقاتهم في التعامل مع النظام الديموقراطي المتمثلة في:

١- ادعاء أنهم يمثلون إرادة الشعب ويريدون تحقيقها، في حين أنهم في الواقع يستغلون تمثيلاً رمزياً لما يسمونه بـ «الشعب الحقيقي»، من أجل ضرب مصداقية المؤسسات الديموقراطية التي لا يسيطر عليها الشعبويون. ف الشعبوية معادية للديموقراطية. (ص ١٩-٢٠)

٢- الشعبويون دائماً معادون للتعدد، يريدون تعطيل وظيفة الدستور. (ص ٨٦).

٣- الشعبويون ليسوا أعداء لمبدأ التمثيل، لكنهم حين يجلسون على كراسي المعارضة لا يبرحون يؤكدون أن الشعب ممثل من طرف النخب المزيفة والفاسدة. (ص ١٢١-١٢٢).

٤- الشعبويون يفهمون علاقة التمثيل، بمعنى تفويض جبري ينزل إرادة الشعب على أرض الواقع، ويستعملون هذا التصور الرمزي عن الشعب ضد المؤسسات القائمة.

٥- الشعبويون ليسوا بأحزاب رفض أو أحزاب احتجاجية، فهم يحكمون في توافق مع المنطق الداخلي للشعبوية فهم يمثلون الشعب وحدهم، ومن ثم لا يمكن وجود معارضة شرعية لهم. (ص ١٢٢-١٢٣)

٦- الشعبويون يدعون وبصورة نهائية أنهم وحدهم من يمثل الشعب الحقيقي. (ص ٩٢-٩٣)

٧- الشعبويون يعادون البرلمانية. فإذا كانت هناك إرادة واحدة للشعب، والتي في إمكان القائد أو فريق القائد تحديدها، فلماذا نحتاج إلى نقاشات داخل الحزب أو إلى مؤسسات وسيطة تحول دون التواصل بين الشعب وقائده فهم يريدون التمثيل المباشر وهذا مطلب لا يسري فقط على الأحزاب، ولكن على النظام السياسي كله. (ص ٥٩-٦٠)

٨- الشعبويون يشككون في جدوى الديمقراطية داخل الحزب، وينظرون للصحفيين المحترفين بريبة لأنهم يزيفون الإرادة الأصلية للشعب إعلامياً، فمن الأفضل ألا يتدخل أحد بين القائد وأتباعه (ص ٦٠). كما يدعون تمثيل الكل، وهي فكرة تقف على النقيض من التعدد السياسي داخل المجتمع ما يتناقض والفكرة الأساسية عن الحزب. (ص ٦١)

٩- الشعبويون، يعملون بكل الطرق كلما كانوا في المعارضة، ليوضحوا لماذا يظهر الواقع السياسي والذي لم يستطع أي حزب فيه أن يوحد الأغلبية خلفه كأنه يتناقض مع حق التمثيل الحصري الأخلاقي؟ ويخاطبون الشعب الموجود في الخارج، والذي لا يستطيع التعبير عن نفسه عبر الانتخابات أو بالطرق الديمقراطية التقليدية، ويجهدون أنفسهم من أجل التعبير عن تلك الأغلبية الصامتة، لأنه لو لم تكن الأغلبية صامتة لكانوا في السلطة. (ص ٦٢)

١٠- الشعبويون عندما ينادون دائماً بتنظيم الاستفتاءات، ليس لأنهم يريدون دعم صيرورة نقاش مفتوح لدى الناخبين، بل لأنهم يريدون من المواطنين فقط تأكيد ما يرونه إرادة الشعب الحقيقية التي غدرت بها النخب الحاكمة الفاقدة للشرعية والتي لا تبحث إلا عن مصالحها، فهو تفويض جبري يوضح لماذا يريدون توقيع عقود مع الشعب؟ (ص ٤٨)

ولذلك طالما بقينا في ظل ديموقراطية تمثيلية ستظل الشعبوية. ومن هذا المنطلق، فإن ظاهرة الشعبوية، تدفعنا إلى التفكير فيما نريده فعلاً من الديموقراطية، وما الذي نريد تحقيقه عبرها، وما هي تلك الأوهام التي يجب على الديموقراطيين المتورين الاستغناء عنها (ص ١٢٦)

الشعبيون في السلطة

يؤكد المؤلف أن نهج سياسة الاستقطاب، وتخليق الصراعات السياسية واكتشاف أعداء جدد باستمرار، هو ما يقوم به الشعبويون، سواء أكانوا في المعارضة أم كانوا في الحكومة (ص ٧٣). فهم يقومون بتقديم برامج غير معقدة وغير مسئولة، وغير منصفة، ويدافعون عن «سلوك سياسي غير عقلاني» (ص ٣١)، ويدافعون عن «انتماء واضح وحدود واضحة «غربنا» (ص ٢٢). لكن حين يصلون إلى السلطة، يصبحون هم أيضاً جزءاً، من النخبة ويختفي أثر الورقة الراححة التي يستعملونها. (ص ٧١)

ولذلك يستعمل الشعبويون تقنيات معينة خلال ممارستهم للسلطة، وينهجون أسلوباً للحكم خاصاً بهم، يتوافق مع ادعاء التمثيل الحصري الأخلاقي للشعب.

وهناك مظاهر متعددة لهذه السياسة:

١- السيطرة على مفاصل الدولة، يعتمد الشعبويون إلى السيطرة على مفاصل الدولة، ويضعون الحزب وأتباعهم في المناصب التي يجب أن يشغلها موظفون محايدون (ص ٧٤-٧٥)

٢- تفرخ الأتباع الأوفياء عبر استعمال الزبونية على نحو جماهيري، تسعى للتماهي أكثر بالدولة، يقدمون على ذلك على نحو هجومي. فهم وفقاً لرؤيتهم يعدون الممثل الشرعي الوحيد للشعب، فلماذا لا يقوم الشعب بالسيطرة على دولته من أجل فرض إرادته الأصلية وفرض الأشخاص المناسبين؟ (ص ٧٥-٧٦)

٣- وقمع المجتمع المدني، وإن أمكن الإعلام ويعملون بسرعة إلى إخضاع السلطة القضائية والمجالس السمعية البصرية لسلطتها، من أجل الحؤول دون استمرار صحفيين في العمل ضد مصالح الأمة (ص ٧٥)

كل تلك الاجراءات يتم تبريرها انطلاقا من المبادئ الأخلاقية للشعبوية وتنزيلها على أرض الواقع باسم القيم الديمقراطية (ص ٧٤). فالأنظمة الشعبوية تنزع إلى تأبيد وشرعتها؛ لأن تصورهم عن إرادة الشعب الواضحة يتطلب أن يمثل الشعبويون الشعب. إذا فهمنا هذا المنطق، فلن نندهش ونحن نراهم يحاولون كتابة الدساتير الخاصة بهم.

أتباع الشعبويين

يشدد المؤلف على أنه لا يمكن ربط الشعبوية بناخبين محددين أو مواصفات سوسيو نفسية أو أسلوب سياسي. (ص ١٢١). الشعبويون يطلبون اختيار شعبهم من الكل الواقعي للسكان، ويحددون -على الأقل على مستوى رمزي- من ينتمي إلى الشعب ومن لا ينتمي إليه، وهم بذلك يعتمدون إلى مضاعفة التمييز الذي تعاني منه الأقليات (ص ٩٧). ولهذا تجد الأحزاب الشعبوية لها أنصار بين من يعتقدون وضع البلاد يسوء، وأن النخب لا تهتم بذلك أو لا تملك القدرة على وقف ذلك، وليس ضرورياً أن يقوم هذا الحكم على معلومات سلبية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بل يمكن الاستدلال على نحو معياري: النخب نتهج سياسة غير عادلة، مستقبل الأطفال على كف عفريت، المنظمات الدولية أضحت تتمتع بتأثير كبير، ومن ثم وجب استعادة البلد. كما أن المصوتين لهم يعادون غالباً النخب الأكاديمية، لكنهم لا ينظرون إلى أنفسهم البتة أنهم معادون للثقافة، أو يعتقدون أن الحس الإنساني السليم قادر وحده على حل كل المشكلات، بل هم يبحثون في الإنترنت وكواليس وسائل الإعلام السائدة، ويعتقدون بنوع من الظفر، أن النظرة الشعبوية إلى العالم وحدها هي الصحيحة (ص ٣٦-٣٧)

الشعب في النظم الشعبوية

ومن خلال متابعته لأيدولوجية الشعبويين الأوروبيين، يعتقد المؤلف أن النظام الشعبوي يخلق ذلك الشعب الذي يتكلم ويحكم باسمه (ص ٧٧). ذلك الشعب الذي لا يهم أن يشارك في اللعبة السياسية، قدر ما هو مهم قدرة الشعبوي على تحديد إرادة هذا الشعب وتحقيقها على أرض الواقع (ص ٥٧-٥٨).

فمنطق المهمة الواضحة، والمواطنون بوصفهم من يكلف بهذه المهمة وبوضوح لا لبس فيه، يظهر الدور الملتبس الذي يلعبه الشعب لدى الشعبويين، إنه يبدو دوراً فعالاً على السطح لكنه في الحقيقة سلبي على نحو كامل فهو تطبيق حرفي لإرادة الشعب كتفويض جبري فالشعب لا يتحدث بصوت منسجم، فهو يحتاج فاعلاً يهمس للشعب في أذنه بما عليه أن يقوله. (ص ٤٩)

كيف نواجه الشعبويين؟

يدعو المؤلف المدافعين عن الديمقراطية الأوروبية إلى الدخول في صراع شجاع مع الشعبويين، بدلاً من النظر إليهم نظرة دونية، حتى لا يدعموا دعواهم أن النخب الليبرالية تعتمد إلى ممارسة التمييز ضدهم. (ص ٢٠-٢١) فعلى المدافعين عن الديمقراطية، ألا يتركوا الشعبويين ينعمون بصفة الديمقراطية؛ لأنهم بذلك يقدمون لهم امتيازاً شرعياً على طبق من ذهب (ص ٨٠)

كما يشدد المؤلف على من يريد أن يتحداهم ويهزم منطقهم، أن يفهم ويأخذ بجدية البعد الأخلاقي لنظرتهم إلى العالم. والمتمثل في أن الشعبوية لا تملك فقط -بوصفها أيديولوجية- منطقاً خاصاً بها، ولكن هناك أيضاً براكسيس خاص بها. فالإيديولوجيا والبراكسيس^(١) يلتقيان معاً لديهم، ويسمحان لهم بشرعنة سياستهم في لغة ديمقراطية ظاهرياً، وتملك في أعينهم بعداً أخلاقياً واضحاً. كما يحذر الديمقراطيين الليبراليين، الذين يسقطون في الوهم حين يعتقدون أنه يجب فقط الاستدلال على نحو عقلاني، وإثبات زبونية الشعبويين وفسادهم، من أجل كسب المعركة السياسية والأخلاقية ضدهم. (ص ٩٣-٩٤)

كما يحذر المؤلف من أن مشكلة الشعبويين لا تحل بإقصائهم كما يقصون غيرهم، فلا يجب إقصاءهم إذا لم يبادروا إلى نهج سياسة تحريضية أو الدعوة إلى العنف، كما يجب الحذر في استخدام الديمقراطية المسلحة ضدهم. (ص ٩٩). فمن يريد إخراسهم؛ يؤكد بذلك وفي سهولة أطروحتهم التي تقول إن كارتيل النخبة القائمة لا يسمح بالنقد، وإن الشعبويين هم من يمثل القيم الديمقراطية الليبرالية ومنها مثلاً حرية التعبير. (ص ١٠٠)

(١) أي ربط عالم المثل بعالم الحياة الحقيقية، فالشعبوية نظرية وممارسة في آن واحد.

محاذير في مواجهة الشعبويين

ويطرح المؤلف عدداً من المحاذير، حتى تنجح المواجهة مع الشعبويين الأوروبيين، تتمثل أهمها في:

أ- نبذ أطروحة العجز المبدئي للشعبويين عن إدارة دواليب الحكم، وأنهم سيصطدمون بالواقع حين يتحملون المسؤولية، وأن وعودهم ستبخر أمام إكراهات السياسة اليومية، ليفقدوا عبر ذلك مصداقيتهم لدى أتباعهم، ويختفوا من الساحة السياسية، أو أنهم يطردون من عالمهم الخيالي ويتحولون إلى براغماتيين. فهذا التشخيص، لا يفعل سوى تبسيط القضية، فمن الممكن أن تكون في السلطة وفي الآن نفسه أن تنتقد النخب القديمة التي تمسك بخيوط اللعبة السياسية في الكواليس، وتريد عرقلة الشعبويين في تحقيق إرادة الشعب. (ص ٧٢)

ب- التعامل معهم كنوع من مرض جمعي يحتاج إلى علاج، أو اعتبار فوزهم نوعاً من «سلطة الدهماء» أو الحشود العاطفية التي لا تمتلك القدرة على التفكير الذاتي. فكل ذلك خطأ، وسيمنحهم شعبية أوسع فهو تعامل مع الناس باعتبارهم مواطنين غير راشدين. فالديمقراطيات عندما ترى كل نقد موجه إليها شعبي تحرم نفسها من القدرة على التعلم من أخطائها. (ص ٣٢-٣٣)

ج- الابتعاد عن فضح زبونية الشعبويين وفسادهم؛ لأن ذلك لا يضرهم على نحو تلقائي، فمن وجهة نظر أتباعهم، إن الشعبويين قد قاموا بكل شيء لأجلهم. (ص ٧٦-٧٧)

نحو حوار عقلاني

في نهاية محاججته ضد الشعبوية، يحذر المؤلف من سيناريو مرعب يفيق فيه الأوروبيون، على صراع بين اليمين الشعبوي واليسار الشعبوي، وينكر كل واحد على الآخر شرعيته السياسية، ويكون لكل مشروع عن الشعب؛ ولهذا يدعو الساسة والمفكرين والمجتمع المدني الأوروبي إلى حوار عقلاني، متحرر من الحمولة الأخلاقية الضيقة، حول الاتجاهات السياسية الأساسية، (ص ١١٧) مؤكداً أن الـ«نحن» الديمقراطية ليست واقعاً يمكن لأي أحد التعبير عنه ببساطة، بل هي صيرورة مجهددة، يجب خلالها التفاوض باستمرار حول الانتماء والنضال

من أجله. ونبذ التشخيص المقترح القائل إن الشعبوية تمثل خطراً على الديمقراطية، لأنه ليس تشخيصاً يمكن الارتياح له، من نوع «الآن نعرف حقيقة الشعبويين». بل يجب التذكير باستمرار بأن الديمقراطية ستظل دائماً قضية صعبة (ص ٢٣). وهو الأمر الذي يجعل التفكير في الشعبوية يقودنا وعلى نحو غير مباشر، إلى التساؤل عما ننتظره من الديمقراطية، وأي تحديات تقف اليوم أمامها، بل وأي أوامير حول «حكم الشعب»، يجب علينا أن نتخلى عنها، إذا لم نرغب في مواجهة الشعبوية على نحو غير ديمقراطي وغير ليبرالي (ص ١٥)

إعادة تعريف الشعبوية

وانطلاقاً من هذا الفهم للشعبوية، ومن تلك التخوفات من سيطرتها على النظام السياسي الأوروبي وهزيمة الديمقراطية والاستيلاء عليها يمكننا أن نعرف الشعبوية بدقة، ونتبين أين تمر الحدود الفاصلة بينها وبين الظواهر السياسية الأخرى فالشعبوية ليست مطلباً لطبقات واضحة المعالم، وليست قضية عاطفية، كما أن قيمة العروض السياسية لا تكفي لقياس ما إذا كان شيء ما شعبويًا. إن الشعبوية بحسب المؤلف، هي تصور سياسي محدد، يرى أن شعباً خالصاً ومنسجماً يقف دائماً ضد نخب غير أخلاقية، فاسدة وطفيلية، ويرى أنها لا تنتمي البتة إلى الشعب فلا مساواة بين الشعب العادي والشعب الحقيقي. (ص ٤٥)

خاتمة

تتصاعد الشعبوية في عالمنا، مستغلة الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعاني منها الديمقراطية والرأسمالية؛ من جراء نخبها النيوليبرالية الغارقة في مشكلات وأزمات سياسية واقتصادية واجتماعية شاملة، مدعية تمثيل الشعوب وتحقيق مطالبها، لكنها في سبيل ما تدعيه أدخلت العالم في مشاكل لا حصر لها، وتبدو أوروبا وأمريكا الشعبوية خير مثال على ذلك.

فالشعبيّات المتكاثرة، في لحظتنا الراهنة، بدءاً من ترامب مروراً بشعبيّات أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وإفريقيا وصولاً إلى عالمنا العربي تثير الكثير من الأزمات، وتجر العالم إلى أتون صراعات على كافة المستويات داخل دولها وخارجها. وتستدعي كذلك التفكير في العديد من الأسئلة، مثل:

ما هي الحدود الفاصلة بين شعبية وأخرى؟ وهل تنطبق هذه الشعبوية على كل مزاعم تمثيل «الشعب» في الشمال والجنوب، وما علاقة الإقبال على الشعبويّة وتراجع الديمقراطية، وغياب وضعف أو غياب الأحزاب السياسية، وهو ما نراه بوضوح في الأنظمة الجمهورية والملكية العربية على حد سواء؟ وهل الشعبوية أيديولوجية أم أنها حركة سياسية ومجرد رد فعل على الهجرة وفشل سياسات دولة الرفاه تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة في أوروبا، وفشل ثورات الربيع العربي في بناء أنظمة سياسية ديمقراطية في مجتمعاتنا؟

وأي مستقبل للشعبوية في عالم الغد القريب؟ وما هو مستقبلها في مجتمعاتنا العربية التي لم تعد تثق في محترفي السياسة الذين يحتكرون قوة القرار عبر وجودهم الدائم في حلقات السلطة، وهل يؤدي ذلك إلى مستقبل مأمون

لإسرائيل الصهيونية التي تشهد أزهى عصورها في ظل عالم من الشعبوية المتطرفة بعد فشل ربيعنا القصير جداً؟ وهل يؤدي ذلك إلى ترسخ تلك الشعبويات في ظل سلطات غاشمة تستغل الإعلام الموجه لإقناع أكثرية شعوبنا لقبول السلطة المطلقة لحفنة من العسكريين أو القبليين أو الانتهازيين العقائديين؟ وما هي تأثيرات الصعود المتواصل للشعبوية على مستقبل أوروبا المتحدة من ناحية، وعلى تماسك مجتمعاتها الداخلية التي باتت تعاني من ازدياد الفوبيا من الغرباء في ظل: عولمة جارفة، ونفخ في عرق الوطنية، وتخوفات من تدهور الأحوال المعيشية، وخطاب صارخ شعبي يدغدغ كل تلك المشاعر السلبية؟ وما هي آثار هذا الخطاب الشعبي لدى السلطات الحاكمة ومعارضاتها في مجتمعاتنا العربية، والذي يأتزر بقوة السلاح أو الإيديولوجيا، ويرتدي العاطفة الدينية أو الوطنية مغدياً مشاعر الخوف والغضب والحقد بين جموع المواطنين، على المستقبل الاجتماعي والسياسي لبلداننا العربية؟ أسئلة كثيرة، يثيرها كتاب مولر، عن حاضر ومستقبل أوروبا والعالم وواقعنا السياسي العربي، تحتاج إلى إجابات وافية.